على ان الارسال دليل الوضوح وعلى ان الراوى اذا لم يتضح الامر عنده جاز بلغه
من واحد اومن فى حكمه اسنده اليه ليتحمل ما تحمل عنه واما مراسيل من دون هذه المرتبة
فقد اختلف فيها فقال بعضهم لا تقبل لظهور الفسق فى هذه القرون الاخيرة
انه لا يروى الحديث الا ثقة مثل ارسال محمد بن الحسن رحمة الله والمسند
ثلثة اقسام احدها المتواتر وهو ما يرويه قوم لا يحصى عددهم ولا يتوهم تواطئهم
على الكذب لكثرتهم وعدالتهم ويدوم هذا الحد فى كل واحد الى ان ينتهى الى رسول الله
وذلك مثل نقل القرآن والصلوات الخمس واعداد الركعات ومقادير الزكوة وما
اشبه ذلك وهذا القسم يوجب علم اليقين بمنزلة العيان حتى ان من جحد شيئا من
ذلك ولم يعرف دينه ودياناه ويكفر بالاتفاق وثانيها المشهور وهو ما كان
من الآحاد فى الاصل ثم انتشر فصار بنقل قوم لا يتوهم تواطئهم على الكذب
وهم المرة الثانى بعد الصحابة ومن بعدهم وا ولئك قوم تنقاد الائمة لا يتهمون
بالكذب فصار شهادتهم وتصديقهم بمنزلة المتواتر حتى قال الخصاص
انه احد قسمى المتواتر وقال عيسى بن ابان يضلل جاحده ولا يكفر مثل
حديث الرجم والمسح على الخفين والتابع فى صيام كفارة وهو لما كان من
الآحاد فى الاصل ثبت به شبهة سقط بها علم واقاد علم الطمانينة و
ثالثها خبر الواحد وهو الذى يرويه الواحد او الاثنان فصاعدا الا ان هذه
للعدد فيه بحال يكون دون المشهور والمتواتر وهو حجة للعمل فى الدين
والدنيا تقوم تعالى لولا نفر من كل فرقة منهم طائفة وهى اسم للواحد فصاعدا
ولان خبر الواحد يفيد غلبة الظن وانها توجب العمل لعدم توقف علم اليقين

بينتين والشهادة انما اختصت بالعدد لان الدعوى تعارضها الانكار فاذا اتى
بشاهد فقد ترجح جهة الصدق لكن عارضته شهادة الاصل فان الذمم
خلقت فى الاصل برئية وعن الحقوق عيرية فلا بد من شاهد اخر ليكون شغلها
بحجة قوية ثم خبر الواحد مطلقا اما ان يكون متصلا الى النبى عليه السلام او منقطعا
والمنقطع اما ان يكون منقطعا صورة والمرسل قد مر بحثه او منقطعا معنى
وان كان متصلا صورة وهو على نوعين احدهما منقطع تنتفى الراوى بفوات
شرط من شرائط التى ذكرت فى الاصول من العدالة والاسلام والضبط والعقل
وثانيهما منقطع بمعارضة دليل منه او يكون شاذا فيما يعم به البلوى كحديث
كحديث الجهر بالتسمية ورفع اليدين فى الركوع او باعراض الائمة عن العجالة
عند قسم المحدثون السنة الى مسند ومرسل ومنقطع ومعضل لانه ان ذكر الراوى
الذى ليس بصحابى جميع الوسايط التى بينه وبين النبى عليه السلام فالخبر مسند
وان ترك واسطة واحدة بين الروايتين فمنقطع وان ترك واسطة فوق
الواحد فمعضل وان لم يكن الواسطة اصلا فمرسل كذا فى التلويح وقسموا
السنة ايضا بتقسيم اخر فقالوا السنة اما مرفوع او موقوف او منقطع و
المرفوع ما اضيف الى رسول الله عم خاصة قولا او فعلا او تقريرا متصلا
او منقطعا او معضلا او مرسلا والموقوف ما اضيف الى الصحابى كذلك و
المقطوع ما اضيف الى التابعى او من دونه كذلك كذا فى الزوزنى قال اهل الحديث
واعلم ان ما نقل عن رسول الله عليه السلام ثلثة اقسام ما يعلم صدقه وما
يعلم كذبه وما لا يعلم حاله منهما الاول خبر بلغت روايته فى كل طبقة مبلغا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)